سياسات إصلاح النظام الجبائي: دراسة حالة الجزائر

Fiscal Reform System Policies : Algeria case study

شيحي حسين *

مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات الناشئة في ظل الإنفتاح الاقتصادي العالمية، جامعة ورقلة–الجزائر

Hocine.chihi@univ-ouargla.dz

عتيق لعلى

جامعة قاصدي مرباح ورقلة– الجزائر

laalatik@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/04/10 تاريخ القبول للنشر: 2022/04/28 تاريخ النشر: 2022/05/10

ملخص:

يعد إصلاح النظام الجبائي من الخطوات الأساسية للإصلاح الاقتصادي بحيث يدخل ضمن الهيكل المالي للاقتصاد ومركزا حيويا في تعبئة المدخرات، وتمويل التنمية، كما أثبتت التطورات الاقتصادية في الدول النامية التي تسعى جاهدة لتحقيق التنمية، إلى أهمية دور النظام الجبائي في تمويل التنمية الاقتصادية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

ومن اجل أن يكون هذا الاصلاح فعالا ويؤدي دوره في احسن وجه لا بد وان يعتمد على عدة سياسات وطرق يجب اتباعها حين القيام بهذه بعملية، ولكل نظام له خصوصيته ومميزاته التى يختلف به عن غيره فلذا لا بد من إتباع الطريقة المثلى والاحسن مع مراعات خصوصية كل نظام لي دولة كانت .

وتعتبر الجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة من خلال عمليات الاصلاح المستمرة لنظام الجبائي، الى محاولة تحقيق أهدافه ومن خلال دراستنا التطبيقة توصلنا الى أن تم قطع شوطا هاما لتحقيق والوصول الى أهداف الاصلاح الجبائي خاصة من خلال أهم التعديلات التى جاء بها قانون المالية لسنة 2022 .

الكلمات المفتاحية: الاصلاح الضريبي، النظام الجبائي، الضريبة، السياسات الضريبية، قانون المالية لسنة 2022.

تصنيف JEL: E61، H21

Abstract:

The reform of tax system is one of the economic reform basic step's, so that it falls within the financial economy structure and a vital role in mobilizing savings, financing for development, as demonstrated by the economic developments in developing countries, which are striving to achieve development of the importance role of the tax system to finance economic development and maintain economic stability .n order for this reform to be effective and perform its role in the best way, it must depend on several policies and methods that must be followed when carrying out this process. She was.

Algeria, like other countries, is striving, through continuous reform of the tax system, to try to achieve its goalsThrough our applied study, we concluded that an important stride has been made to achieve and reach the goals of fiscal reform, especially through the most important amendments that came in the Finance Law for the year 2022.

Keywords: Tax reform, fiscal system, tax, tax policies, Finance Act 2022.

Jel Classification Codes: E61 ،H21

* **المولف المراسل.**

1. مقدمة:

يعرف الاقتصاد العالمي تحولات عديدة تفرضها الصدمات والتطورات الدولية ابتداء من سيطرة اقتصاديات السوق وإنشاء منظمة التجارة العالمية واتفاقيات حرية التجارة إلى غير ذلك من التغيرات، وخصوصا أن المصالح الاقتصادية أصبحت هي الموجة الأولى للعلاقات السياسية، وقد أدت هذه التطورات الاقتصادية العالمية إلى توجه غالبية دول العالم إلى إحداث إصلاحات اقتصادية عميقة وجذرية، ولاسيما أن المحاولات الجزئية للإصلاح لم تعطي النتائج المرجوة منها.

1.1. إشكالية الدراسة: من خلال هذا الموضوع سنحاول التطرق للاشكالية التالية:

ماهي أهم دواعي عملية الاصلاح الضريبي وماهي أهم مجالاته ،اهدافه ومعوقاته؟.

2.1.الأسئلة الفرعية:

- ماهية الاصلاح الجبائي؟.
- ما هي أهم دوافع مجالاته؟.
- ما هي أهم وأهدافه ومعوقاته؟.
- ما هي أهم اصلاحات والتوجهات التى تريد الجزائر الوصول اليها؟.

3.1.فرضيات الدراسة:

- لا توجد سياسة محددة لاصلاح الأنظمة الضريبية;
- لا يوجد منهجية ودراسة قبل تعتمد عليها الدول من القيام بعملية الاصلاح;
- عند إصلاح أنظمتها تقوم الدول بتغطية العجز في ماليتها العامة وفقط دون مراعات أي عامل أخر;
- لا توجد سياسة واضحة للجزائر عن طريق التعديل المستمر في القوانين الضريبية.

4.1.منهجية البحث: ومن أجل اثبات الفرضيات أو نفيها وللإجابة على التساؤلات السابقة اتبعنا المنهج الوصفي لتوصيف الأحداث المتعلقة بدراسة أم في الجزء التطبيقي المنهج الوصفي والتحليلي .

5.1.أهمية الدراسة:

- تهدف الدراسة الى أبراز طرق ودواعي الاصلاح الضريبي ;
- إبراز أهمية الاصلاحات الضريبة;
- معرفة مدى نجاعة هذه الاصلاحات بالنسبة لأي دولة;
- معرفة إصلاح هل يمكننا إعتبار تعديلات سنة 2022 اصلاحات أو تعديلات فقط;
- تسليط الضوء على الاصلاحات التي تقوم بها الجزائر هل هي مجدية أم لا .

6.1.الدراسات السابقة:

- مقال بعنوان "**سياسات الاصلاح الضريبي**"من إعداد الدكتور ناجي التوني سنة 2017 تعتبر من أهم الدراسات في مجال أهم الاصلاح الضريبي ومايميزها هي إمكانية تطبيقها في جميع الازمان وفي أي دولة لا على التعين وذلك نظرا لشموليتها هذه الدراسة وقيمتها العلمية الثرية: حيث استهل الكاتب دراسته بدواعي عملية الاصلاح الضريبي والتي هي ضعف الجهد الضريبي وإختلال االمالي وكذلك اختلال الهيكل الضريبي ،المعالجة الغير كافية لقضية العدالة ، وضعف الجهاز الجهاز الاداري ، ثم ذهب في المحور الثاني لمجالات الاصلاح الضريبي وهي توسيع الوعاء الضريبي وترشيد معدل الضريبة ،وكذلك الاتساق بين الأدوات الضريبية وأخيرا تحسين أداء الجهاز الاداري .

حيث توصل الى النتائج يلجأ لعملية الاصلاح الضريبي في الحالات التالية:

- عدم فاعلية النظام الضريبي الحالي وتسببه في العديد من الاختلالات سواءا في الهيكل الحوافز او في المتغيرات الاقتصادية الكلية .
- تفاقم العجز المالي في الموازنة واتساع اثؤه على الاقتصاد الكلية .

❖ مقال تحت عنوان **"قراءة في الاصلاحات الهيكلية لنظام الجبائي الجزائري (اكتوبر سنة 2020)"**من إعداد الدكتور سعيدي بن شهرة –جامعة الجلفة- د.مصطفى عمان-جامعة ميلة –، حيث وقفا الباحثان على الاصلاحات الهيكلية التى قامت بها الادارة الجبائية الجزائرية وابراز أهمية هذه الاصلاحات على مستوى الادارة الجبائية وكذا المكلفين بالضريبة وعرض عدة مقترحات لتطوير الادارة الجبائية لزيادة المردودية والفعالية أكثر .

وتوصلا الى النتائج التالية: إن جميع الاصلاحات التى قامت بها الدولة لاصلاح الادارة الجبائية ، تعتبرمن أهم الاصلاحات الادارة الجبائية ، وذلك من خلال تسهيل عملية وصول المكلف ، الى الادارة الضريبية ومحاولة فصل الادارة الجبائية عن طريق عدة إعتبارات .**DGE.CDI.CPI**

❖ مقال تحت عنوان **" المردودية المالية لنظام الجبائي الجزائري بعد إصلاح الجبائي لسنة 1992 م "**من إعداد د.محمد أمين وليد –جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي – ود.نظيرة فلادي –جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي –، حيث تكم أهمية هذه الدراسة في معرفة دوافع الاصلاح الجبائي في الجزائر وكذلك تقييم المردودية المالية لنظام الجبائي بعد إصلاح الجبائي بعد 1992 م ، حيث تطرقا الكاتبان الى دوافع الاصلاح الاصلاح الجبائي الجزائري ، ثم الى النظام الجبائي الجزائري بعد الاصلاح 1992 ، واخيرا الى تقييم المردودية المالية لنظام الجبائي الجزائري بعد الاصلاح الجبائي 1992 م .

حيث توصلت الدراسة الى النتائج التالية : لقد ساهم الاصلاح الجبائي لسنة 1992 في زيادة المردودية المالية لمختلف الضرائب لاكنه مزال بعيدا عن المستويات العادية والمرجوة .ومن أهم أهداف الاصلاح الذي جاء سنة 1992 هو :

- إعطاء فعالية أكثر لنظام الجبائي ، تأسيس ضرائب جديدة;
- بروز عدة قوانين وهي 7 قوانين;
- هيمنة الضرائب الغير المباشرة في هيكلة النظام الجبائي لايشكل عامل ايجابي لها;
- بالرغم من أن الهدف الاساسي هو إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية الا أن هذا لم يحدث .

❖ مقال بعنوان **" تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري دراسة تحليلية للفترة 2000 الى 2018 "**من أعداد الباحثان أ.حراق مصباح و ربيع قرين –المركز الجامعي أم البواقي . سنة 2019 ، حيث تكمن أهمية هذه الدراسة الى رفع مستوى التموين بالجباية العادية وإضفاء طابع مرن لنظام الجبائي ، وكذلك تجيث وعصرنة النظام الجبائي الادارة وأخيرا ، تحسين علاقة الادارة الضريبية بالمجتمع .

وتطرق في هذه الدراسة الى تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري ثم الى إقتراحات لاهيل النظام الضريبي سواءا على المستوى الداخلي أو الخارجي، وتوصلت الورقة البحثية الى النتائج التالية: بغية تساير جميع التطورات على جميع الاصعدة تم تحديث كذلك النظام الضريبي باضفائ المردودية الكبيرة لمسايرة هذه التطورات ، وهو مايفسر أن هذه الاصلاحات لازالت مستمرة من تحقيق إضافة جوهية ، على غرار التحديث في مجال التحصيل والتصريح الالكتروني وكذلك محاولة عصرنة الادارة الضريبة ، بما يتماشى ومتطلبات هذه الاصلاحات وجعل سياسة ناجعة تساير هده المرحلة .

2. ماهية الاصلاح الضريبي .

2.1. مفهوم الاصلاح الضريبي :

❖ **تعريف الاول :** يعرف الاصلاح الضريبي على أنه "التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي في الدولة لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية او لتحقيق خطط التنمية في مرحلة معينة من المراحل النمو، ويمكن أن يكون الاصلاح الضريبي شاملا لكل الهيكل الضريبي بدولة ، أو أن يكون هذا الاصلاح جزئيا لنوع معين من الضرائب أو لبعض أحكام الضريبة بعينها وهي عملية تتطلب دراسة متكاملة للنظام الضريبي السائد " (العشماوي، 2007)

❖ **تعريف الثاني:** الاصلاح الضريبي عملية تستهدف تحقيق الكفاءة والعدالة والاقتصاد وتشمل اصلاح التشريعات الضريبية والجهاز الضريبي وتهدف الى التنسيق بين الاهداف الاقتصادية والكفاءة والعدالة والفعالية الادارية .(وليم، 2010، صفحة 154)

2.2. مراحل عملية الاصلاح الضريبي:

ويتم الاصلاح الضريبي على مرحلتين اساسيتين هما التخطيط والتنفيذ ، وفي حالة عدم وجود واحد منهم ، لا يمكن وصفها بأنها عملية الاصلاح الضريبي :

❖ **التخطيط:** الضريبي وهو من الوسائل التي تستعملها الادارة الناجحة للاستفادة من المزايا القانونية ، حيث تساعدها في إتباع سياسة استثمارية معينة سواءا أكان ذلك بالموجودات الثابتة أو الاستثمارات المالية أو حتى تقليل مبلغ الالزام الضريبي أو حتى تجنب الضريبة بأكملها ، ومن المفاهيم كذلك مفهوم الفجوة الضريبية والمقصود بها الاختلاف بين الضرائب التي يقوم المكلفون بسدادها فعلا من واقع اقراراتهم ، والضرائب التي يجب أن يسددوها على أرباحهم الحقيقية.(عفافة، 2008الطبعة الاولى)

❖ **مرحلة التنفيذ :** حيث يتم تنفيذ كل الخطط والبرامج التي سبق وأن تم وضعها من قبل الجهات المختصة ، وتتكفل الادارة الضريبية بتنفيذها والسهر على السير الجيد للإصلاح.

3. دواعي الاصلاح الضريبي:

وتتمثل دواعي الاصلاح الضريبي في (التوني، 2002، صفحة 7):

❖ لقد كان دور النظام الضريبي قديما مقتصرا على تموين خزينة الدولة وذلك من أجل تغطية النفقات الوطنية ، لاكن مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية أصبحت مهام الدولة أكثر تعقيدا.

❖ يرى بعض الباحثين أنه إذا كان الاصلاح الضريبي في مجال الضرائب على الدخل الشخصي ، فالهدف هو تقليلي العبئ على الافراد.(francis، 2010)

ومن اهم أسباب ودواعي الاصلاح الضريبي :

❖ **ضعف الجهد الضريبي**(التوني، 2002، صفحة 18):

- تعاني معظم الدول النامية ضعفا واضحا في جهدها الضريبي (الحصيلة الضريبية) ، وهدا الضعف يمكن قياسه من خلال مفهوم الطاقة الضريبية ، التي تعرف بأنها المقدرة الانتاجية للاقتصاد القومي مقومة بالأسعار الجارية مطروحا منها الاستهلاك الاساسي أو بتعبير أخر هي أقصى قدر من الإيرادات يمكن تحصيله بواسطة الضرائب في حدود الدخل القومي وتركيبته دون المساس بالاعتبارات

- تعاني معظم الدول النامية ضعفا واضحا في الجهد الضريبي-الحصيلة الضريبية- وهذا الضعف يوم يمكن قياسه من خلال مفهوم الطاقة الضريبية التي تعرف بانها القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي مقارمه بالأسعار الجارية مطروحا منها مستوى الاستهلاكات الاساسية او بتعبير اخر هي اقصى قدر من الايرادات التي يمكن لها بواسطه الضرائب في حدود الدخل القومي وتركيبته دون المساس بالاعتبارات الاجتماعية ، ودفع الضرائب ويتوقف الجهد الضريبي على العوامل عديده مثل مستوى الدخل القومي طريقه توزيع وطبيعة الهيكل الاقتصادي القادم ودرجه التسامح الفجوة بين الطبقات المكونة المجتمع كما انه يتوقف على الاهداف الانيه وطويله الاجل للسياسات الاقتصادية علي وعلى راسها بالطبع سياسه المالية.

ولقد عزت الأدبيات ضعف الجهد الضريبي في الدول النامية ومن ضمنها الاقطار العربية الى الاسباب التالية:

- انخفاض مستوى الدخل القومي و نصيب الفرد منه ، مما يؤدي حكما الى انخفاض قيمه الضرائب الممكن تحصيلها بداله الضرائب تعتمد حد كبير على نصيب الفرد من الدخل القومي السنوي ، في فالأقطار التي تكون متوسط دخل الفرد السنوي فيها مرتفعا عاده ما يكون فيها نسبه الضرائب على الدخل القومي اعلى من تلك البلاد التي يكون فيها متوسط الدخل القومي السنوي منخفضا ، وتستثنى من هذه القاعدة معظم الدول العربية النفطية.
- سياده نظم اقتصاديه تعطى دورا اكبر دوله من دور حواء السوق في تخفيض الموارد .
- اتساع نطاق العمليات العينية ، حيث يتم جزء كبير من عمليه تبادل وخاصه في قطاع الريفي ، عن طريق المقايضة فكلما شكل القطاع الزراعي جسم اكبر من النشاط في الاقتصاد المحلي تسبب ذلك في ضعف الجهد الضريبي
- عدم مسك الدفاتر المحاسبي منظمه في قطاع الاعمال مما يؤدي الى صعوبة تقدير نتائج النشاط المشروعات الخاصة.
- كثرة الاعفاءات الضريبية في السياسة الضريبية خصوصا تلك التي يكون الغرض منها تحفيز استثمارات الأجنبية ، او الرغبة في تنميه قطاع بذاته ، كالقطاع الصناعي مثلا .
- ضعف الجهاز التنظيمي و الاداري للهيئة المخولة بتحصيل الضرائب مما يساعد على انتشار ظاهره التهرب والتجنب الضريبي.
- اتساع نشاطات القطاع الغير منظم حيث يكون جانبا كبيرا من المداخيل غير مشروعا او بعيدا عن رقابه الدولة وبالتالي يصعب اخضاعه للضرائب.

❖ **اختلاف الهيكل الضريبي**(التوني، 2002، صفحة 35): يلاحظ ارتفاع النصيب النسبي للضرائب على الانتاج والانفاق استهلاك والتجارة الخارجية، من إجمالي الايرادات الضريبية في الدول النامية والبلاد العربية ، وذلك بعكس الدول الصناعية المتقدمة التي تعتمد على انواع اخرى لضرائب على الدخل من العمل أو الريع من الملكية أو فائدة راس المال والثروة وقد وجدت الدراسة أجريت على حوالي 86 دوله ناميه تتضمن العديد من الدول العربية ان الضرائب تمثل و30 % لما المجموع الكلي الايرادات بينما تمثل ضرائب على الانفاق والاستهلاك 60% من المجموعة واشارت الدراسة نفسها الى اعتماد هذه الدول بشكل مكثف على ضرائب التجارة الخارجية بالأساس الضرائب على الواردات ويرجع ذلك الى عدم تنوع القاعدة الإنتاجية لا نه كلمات نوعت هذه القاعدة وبلغ درجات اعلى في التنمية الاقتصادية كلما قل

اعتماده على ضرائب التجارة الخارجية كما يرجع الى سهوله هذا النوع من الضرائب ويرجع ايضا الى تعاظم اهميه دور قطاع التجارة الخارجية في الدول العربية.

وكذلك ارتفاع درجه انفتاح البلاد العربية على العالم الخارجي فقد بلغت نسبه التعامل مع العالم الخارجي في الكويت مثلا 104%من الناتج المحلي الاجمالي وحوالي 99% في السعودية .

- **المعالجة غير الكافيه لقضية العدلة**: يعاني النظام الضريبي في العديد من الدول النامية من عدم العدالة حيث يتحمل اصحاب الدخول الصغير والمحدودة قدرا كبيرا من الضرائب في كثير من الحالات تكون ضرائب الدخل الشخصي مفروض على الدخول الصغيرة جدا وغياب العدالة الرأسمالية ، ومن جهة اخرى هناك عدم عدالة من حيث المحتوى اي ما يدخل في حساب الضريبة على الدخل ، في العديد من الدول النامية تقتصر ضريبه الدخل على مصادر الرواتب والاجور، ولا تشمل فوائد راس المال ودخل من الاعمال الحرة وغياب العدالة الأفقية.
- **ضعف الجهاز الإداري** : هناك نقص كبير في معظم الدول العربية في المعلومات والبيانات المالية التي تعكس بالدرجة الاولى ضعف الجهاز الاداري القائم على تنظيم الضرائب وجبايتها ، مما يؤدي الى زيادة التهرب والتجنب الضريبي علاوة على الفساد الاداري ، وهي امور في جملتها تمثل قيدا على نجاح عمليه الاصلاح في تحقيق أهدافها.

4. مجالات الاصلاح وأهداف ومعوقات الاصلاح الضريبي

لقد أدت العولمة والاندماج المتزايد للاقتصادات المحلية مع الاقتصاد العالمي الى ادراك الحكومات أنه لا يمكن النظر الى أنظمتها الضريبية بصورة منعزلة، فالنمو الضخم للأسواق المالية وحركة الاستثمارات المباشرة الهائلة في العالم، والانفتاح المتزايد في التجارة والمدفوعات، أعطت جميعها قوة دافعة لحركة الاصلاح، كذلك أدركت الحكومات أنه لابد من تخفيض أو الغاء الضرائب التي تزيد من تكاليف أنشطة الأعمال، وبالتالي تضع الشركات المحلية في وضع غير تنافسي في الأسواق العالمية.

لذلك فلا يوجد خلاف على أهمية الإصلاح المالي والضريبي سواء لجهة كونه أحد الركائز والأعمدة الرئيسية للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي أو لجهة دور وأهمية النظام الضريبي في إعادة توزيع الدخل القومي ، فالضريبة كأحد أهم أدوات إعادة توزيع الدخل ، لها وظيفة اقتصادية واجتماعية بالغة الأهمية.

لذا بات الاصلاح ا لضريبي عنصرا مهما في برامج الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي سواء تلك التي يدعمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أو التي تنفذ اعتمادا على الجهود الذاتية، فاختلال موازين المدفوعات غالبا ما ترجع أصوله الى السياسات المالية غير المواتية، وهناك ادراك متزايد بأنه ليس في الوسع اصلاح الاختلالات المالية بمجرد خفض المصروفات، ومن ثم ينظر الى اعادة هيكلة النظم الضريبية باعتبارها أمرا، حيويا لنجاح كل من السياسات الكلية وسياسات الاصلاح الهيكلي.

اولا : مجالات الاصلاح الضريبي:

- **توسيع الوعاء الضريبي**: ويتم هذا التوسيع من خلال طريقتين الأولى هي خلق أدوات جديدة لتشمل الضرائب أنواعا جديدة من الضرائب على الدخول أو السلع الاستهلاكية ، والطريقة الثانية فهي زيادة كفاءة النظام بما يسمح للوصول الى تغطية شرائح لم تكن مغطاة بالسابق
- **ترشيد معدل الضريبة**: وتعني تقليل الفوارق بين معدلات الضريبة في الهيكل الضريبي، ومن أهم متطلبات القيام بهذه العملية هو توافر المعلومات الدقيقة التي تسمح بالتفريق بين الأوعية الفرعية او الجزئية

- **الانسجام بين الأدوات الضريبية:** وتحقيق ذلك الانسجام يعني ان عملية اصلاح نوع واحد من الضرائب لا يكون على حساب نوع آخر، بل يجب أن يكون هناك تنسيق بينهما.
- تحسين أداء الجهاز الاداري لزيادة فاعليته وقدرته على التكيف مع الاصلاحات الجديدة .

ثانيا: أهداف الاصلاح الضريبي:

الهدف العام للإصلاح الضريبي هو اقامة نظام ضريبي كفوء ، يستند الى ضرائب يمكن قبولها سياسيا وتنفيذها عمليا ، وتحقيق ايرادات كافية ، ولا ينشأ عنها إلا الحد الأدنى من التشوهات الاقتصادية. كما أن من أهداف الإصلاح الضريبي زيادة النمو الاقتصادي، وأن ترتفع إيرادات الضرائب ليس بسبب ارتفاع معدلاتها، بل نتيجة لازدياد النشاط الاقتصادي وارتفاع الدخول الحقيقية للمؤسساتمع مراعاة تحقيق العدالة وفرض الضريبة على القادرين على دفعها، وتخفيف آثارها على الفئات غير القادرة.

وان تحريك العجلة الاقتصادية وتفعيل عملية النمو يكونان من خلال تحسين ظروف الاستثمار والترغيب فيه مع إبراز الميزات النسبية للاقتصاد في السوقين الداخلية والخارجية. وأهم هذه الميزات الاستقرار السياسي والأمان الاجتماعي، مع توفير نظام ضريبي واضح، وعادل، وشفاف، غير معقد، ومستقر، ويكون قادرا على كسب ثقة المكلفين، مما يخفف آثار التهرب الضريبي ويزيد حصيلة واردات الضرائب.

أهم أهداف الاصلاح الضريبي ما يلي(مراد، 2009، صفحة 25):

- **أهداف مالية** : اذ تشكل الضريبة احدى اهم القنوات الإدارية اللازمة لتمويل الانفاق العام، وبالتالي فهي تحقق للدولة ايرادات يمكن استخدامها في مجالات اخرى بما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية.
- **أهداف اجتماعية** : وتتحقق هذه الاهداف من خلال تفعيل عملية توزيع الايرادات واعادة توزيع الدخل، حيث يمكن من خلال الاصلاح الضريبي التخفيف من الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتوفير الحد الأدنى من مستلزمات العيش الكريم للفقراء.
- **أهداف اقتصادية :** اي الاهداف ذات الصلة بخطط الحكومة والنمو الاقتصادي ومعالجة التقلبات الاقتصادية والتوجيه الاقتصادي وأهمها تشجيع الاستثمار وتوجيهه نحو مشاريع انتاجية وذلك من خلال:
  - اعفاء هذه المشاريع كليا أو جزئيا من الضريبة.
  - توفير الحماية للصناعة المحلية بفرض ضرائب مرتفعة على السلع والبضائع المماثلة من الخارج.
  - استخدام حصيلة الضريبة في دعم القطاع الخاص لمواجهة الأزمات ولقيامه بمشاريع ذات فوائد اقتصادية واجتماعية.
  - وسيلة لضبط استهلاك السلع والخدمات، تقوم الدولة بتشجيع أو تقليل استهلاك سلعة أو خدمة معينة عن طريق خفض أو زيادة الضريبة المفروضة عليها.
  - وسيلة لتنظيم الانتاج القومي وذلك من خلال استخدام الضرائب في التحكم في الطلب على السلع والخدمات لمواجهة العرض في حالات الرخاء والكساد الاقتصادي .

ثالثا : معوقات الاصلاح الضريبي (شنشنول، 2018، الصفحات 865-868):

تحيط عملية الإصلاح الضريبي معوقات عدة منها ما له صفة عمومية، بحيث تشترك فيها الدول المختلفة ومنها ما تنفرد بها كل دولة ويمكن تلخيص هذه المعوقات في ما يأتي:(الدولي، 2011، صفحة 24)

- **تنازع اهداف الاصلاح**: قد تتعارض اهداف السياسة الضريبية في الدولة وتتباين معها النصوص الضريبية التي تتعلق بهدف دون اخر ، فبينما يكون الهدف العام للضرائب هو الحصول على ايرادات التمويل النفقات العامة ، فأن هذا الهدف المالي قد يتعارض مع المزايا التي يجب أن تتوافر لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية عن طريق تخفيض العبء الضريبي ، وما يترتب عليه من نقص الايرادات الضريبية لذلك يتطلب الاصلاح تحديد الأهداف ذات الأولوية ودراسة اثارها في الاهداف الاخرى.
- **التعامل مع قطاعات يصعب فرض الضرائب عليها في كل مكان:-** كالأعمال التجارية الصغيرة، بما في ذلك صغار المزارعين والمهنيين وفي بعض الحالات المؤسسات المملوكة للدولة ، ولاسيما عندما تكون القدرة الإدارية وتقاليد الامتثال متدنية و(الاقتصاد غير الرسمي) المنتشر في البلدان النامية، بما (40%)اجمالي الناتج المحلي في المتوسط وحوالي (60%) في بلدان كثيرة (التوني، 2002، صفحة 32)، ولكن هذا لا يعد في حد ذاته المشكلة ، اذ ان الكثير من عمليات التهرب الضريبي يقوم بها مهنيون مؤهلون وان افضل وصف لهذه القضية هو عدم الامتثال.(حبو، 2011، صفحة 57)
- **ضعف ادارات الايرادات وانخفاض الروح المعنوية للمكلفين :-** وكلها عوامل مترابطة على نحو وثيق ، برغم انها ليست مقصورة على بلدان الدخل المنخفض فانها مترسخة فيها ، وتقترن مؤشرات الفساد بانخفاض الدخل ، أن الفساد يعمل ضريبة في حد ذاته ، ومن المحتمل أن يكون ضريبة تنازلية بوجه خاص ، شأنه في ذلك شأن مؤشرات الحوكمة (ضعف حكم القانون)، انعدام الاستقرار السياسي.(سالم)
- **الضغوط على الإيرادات من جراء التحرير للتجارة:** بما في ذلك التكامل الاقليمي وتكثيف المنافسة الضريبية على المستوى الدولي وتزايد اهمية التعامل مع الخدمات الدولية ولكن نظرة لاستحالة اعتراضها على الحدود يصعب فرض ضرائب عليها ، ولاسيما عندما تعجز الادارات عن تجاوز الاعتماد الشديد على الضوابط المادية ويتعين ايلاء عناية اكثر انتظامه لتعويض خسائر الايرادات الناجمة عن تحرير التجارة ، فما زالت الحوافز ولاسيما في مناطق التجارة الحرة تنال من الايرادات المتأتية من ضرائب دخل الشركات. (نعمان، 2005، الصفحات 67-68)فضلا عن صعوبات التعامل مع المنشآت المملوكة للدولة التي عرف عنها اساءة استخدام النظام الضريبي او تجاهله بكل بساطة
- **ضريبة الدخل الشخصي :** من المحتمل أن تظل غير مكتملة الأركان لبعض الوقت ، ولكن التحرك صوب هياكل مجدولة بوضوح وانساق يمكن أن يسهم في الفعالية وتحقيق الانصاف .
- **ضعف القدرة في مجال تحليل السياسة الضريبية :-** أن من شأن زيادة الشفافية والتشاور بشأن المسائل الضريبية ولاسيما تحسين فعالية ووضوح الانفاق العام المول من الضرائب ، أن تعزز الثقة التي يرتكز عليها الامتثال الضريبي الطوعي ، فضلا عن الالتزام السياسي المستمر الذي ينطوي على اعلى مستوى على اهمية اساسية للإصلاح العميق ، الذي ينبغي عندئ تدعيمه وتحصينه تحاشيا للرجوع الى الوراء
- **نقص الموارد :-** تعاني ادارات الضريبة سوء التخصيص وضعف مهارات المستوى المتوسط تحتاج ادارات الضريبة الى الاطمئنان بشأن وجود موارد كافية ، وهذه الموارد التي تمتلكها الادارات لابد من توزيعها بعناية وكثير ما تكون المهارات الادارية والفنية على المستوى المتوسط ضعيفة ، وتشمل العناصر الرئيسة فهم طبيعة المكلف وتحديد مخاطر الامتثال للضريبة وكيف ينشأ اجراء القوانين واللوائح الضعيفة ، او قصور القدرة الادارية والوضع بشأن

المساءلة عن انشطة الامتثال للضريبة وتزويدها بموارد كافية وتحديد مؤشرات الأداء والتدابير التصحيحية المحتملة .(autre، 2009، الصفحات 432-439)

إن الالتزام السياسي عنصر اساس في الاصلاح ، فالإصلاح الضريبي الدائم يتطلب تغييرة مؤسسية عميقة كما تتطلب تعبئة الموارد بطريقة فعالة وعادلة تحلية مدروسة ومتأنية ومؤسسات وممارسات شفافة وتكون مناقشة السياسات القائمة على الحقائق ذات الاهمية الفائقة لبناء توافق الاداء السياسي والاجتماعي والاقتصادي المطلوب لتحقيق الاصلاح .

5. الدراسة التطبيقة :

سنحاول من خلال هذه الدراسة التطبيقية تسليط الضوء على أهم الاصلاحات في النظام الضريبي الجزائري :

يعتبر قانون المالية في اى دولة من دول العالم مفتاح لتطبيق سياسيتها وإصلاحاتها الجبائية والضريبة ومن خلال النظر الى هذا قانون المالية نكتشف توجهات ذلك البلد وعلى اى مداخيل ضريبة وعن توجهاته ، وسياساته التى يريد الوصول إاليها وللجزائر عدة إصلاحات في هذا المجال أبرزها اصلاحات سنة 1992، ولم يتوقف قانون االقوانين عن التتغيرات والتعديلات الى يومنا، وذلك من أجل التماشي مع السياسات المسطرة ، وكذلك محاولة الاستغناء عن الجباية البترولية ، شيا فشيئا والجدول التالي يبين ذلك :

جدول رقم (01) : المداخيل الجبائية والغط الجيبائي لسنة (1995-2020)

السنوات / البيان	1995	2000	2005	2010	2015	2020
إجمالي الايرادات الجبائية	595.3	900.75	1495.93	2746.2	4188.64	6289.72
جباية بترولية	535.8	520	899	1501.7	1722.94	2200.32
جباية عادية	236.5	380.75	596.93	1244.5	2465.7	4089.39
الناتج المحلي الإجمالي PIB	2004.99	4098.8	6498	13721	13245.91	15400
الايرادات الجبائية على الناتج المحلي %	29.69	21.97	23.02	20.01	31.62	40.84
الايرادات الجبائية العادية على الناتج المحلي %	11.8	9.29	9.19	9.07	18.61	26.55

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على :

- قوانين المالية لسنوات : 1995.2000.2005.2010.2015.2020.

- Minister de finances .derection génerale de prévision et de politiques. www.dgpp.mf.gov.dz/index.php/donnees -stastique

من خلال هذا الجدول نلاحظ ما يلى :

- سنة 1995 و2000 أن المداخيل الجباية لم تتجاوز 30 % من إجمالي الناتج المحلي حيث بلغت 29.9 % في سنة 1995 وبلغت 21.97 % في سنة 2000 وهذا مايبرر عدم إعتاد الجولة على المداخيل الجبائية بصفة كبيرة ونايفسر هذا ' كذلك مداخيل الجباية العادية حيث تعتبر جد منخفظة 11.8 % سنة 1995 و 9.29 % سنة 2000 والتى تعبر هذه النسبة بعيدة عن النسة المثلى التى تحدد ب25 % .
- سنة 2005 و 2010 أن المداخيل الجباية لم تتجاوز 30 % من إجمالي الناتج المحلي حيث بلغت 23.02 % في سنة 2005 وبلغت 20.01 % في سنة 2010 وهذا مايبرر عدم إعتاد الد ولة على المداخيل الجبائية بصفة كبيرة ومايفسر هذا كذلك مداخيل الجباية العادية حيث تعتبر جد منخفظة 9.07 % سنة 2005 و 9.07 % سنة 2010 والتى تعبر هذه النسبة بعيدة عن النسة المثلى التى تحدد ب25 % . لاكن مايلاحظ هو تحسن الكبير في المداخيل الجباية العادية

مقارنة بالبترولية وهذا مايفسر توجه الدولة بمحاولة عدم الاعتماد الكبير على الجباية البيترولية لان سعرها مرتبط بسعر البنزول ، الذي هو غير مستقر يالاساس

- ❖ سنة 2015 و 2020 نلاحظ من خلال هذين الفترتين تحسن كبير في المداخيل الجبائية مقارنة بالناتج المحلي حيث بلغ سنة 2015 نسبة 31.62 % وفي سنة 2020 نسبة 40.84 % وكذلك هناك كذلك تحسن في نسبة الايرادات الجبائية العادية ، حسث بلغت سنة 2015 نسبة 18.61 وفي سنة 2020 نسبة 26.55 % وهذاراجع الى التراجع الكبير في اسعار البترول ، الذي فرض على الدول التوجه لتغطية هذا العجز ، من خلال الجباية العادية .

وتعتبر سنة 2020 سنة معيارية وذلك لان الضغط الضريبي، الذي فيها هو 26.55 يعتبر ذلك قريبة من النسبة المثلى لضغط الضريبي المقدرة بـ 25 % وهذا راجع الى إنخفاظ اسعار المحروقات الى أدنى مستوياته وهذا ماأدى الى تدني الجباية االبترولية بصفة كبيرة .

من خلال مامرت به الجزائر في السنوات السابقة وذلك من خلال إعتمادها على الجباية البترولية بصفة كبيرة من أجل تغطية نفقاتها والجدول أعلاه يفسر ذلك اصبحت ولابد من محاولة الاستغناء عن الجباية البترولية ومحاولة توسيع وتنويع المداخيل الجبائية وذلك لايكون إلا عن طريق خلق إقتصاد حقيقي وذلك بتشجيع الاستثمار وتسجيع المداخيل ، المحلية من أجل ضمان مداخيل جبائية مستقرة وغير متقلبة .

من أجل تحقيق الهدف المذكور أعلاه والمتمثل في محاولة الاستغنائ عن الجباية البترولية بصورة تدريجة جاء قانون المالية لسنة 2022 الذي يعتبر ثورة في الاصلاحات الجبائية وذلك لانه لاستجابة لعدة دواعي الاصلاح ومن أهما :

- تمويل الخزينة العمومية ;
- محاولة تحقيق العدالة الضريبية;
- محاولة ضمان إستقرار المداخيل الجبائية وعدم الاعتماد الكبير على الجباية البترولية ;
- محاولة خلق إقتصاد حقيقي .

❖ **الاصلاحات الجوهرية والتعديلات التى جاء بها قانون المالية لسنة 2022 :**

كما ذكرنا سالفا قانون المالية جاء في ضروف خاصة جدا ، نظرا لخبرة الطويلة للجزائر بان المداخيل البترولية متذبذة ولست الدولة من تتحكم فيها ، هدا مما حتم محاولة الاستغناء ولو جزئيا على الجباية البترولية ومن أهم التعديلات والاصلاحات التى جاء بها قانون المالية لسنة 2022 إعتمادا على ماذكرنا سالفا :

اولا : باب تمويل الخزينة العمومية :

- نلاحظ أن قانون المالية لسنة 2022 جاء بشرائح جديدة لم تكن تخضع لضرائب نهائيا وهي فئة المداخيل الفلاحية والتى تستثني الفلاحين الذين لاتتجاوز اراضيهم الفلاحية المستغلة 6 هكتارات في الهضاب العليا ةالجنوب ، و 2 هكتار يالنسة لباقي مناطق الوطن .
- تحويل أصحاب المهن الحرة من نظام الدفع الجزافي الى نظام الحقيقي التصريحي .
- تخفيظ الاخضاع الى لنظام الحقيقي من 15 مليون سنة 2020 الى 8 مليون في سنة 2022 هذا من أجل محاولة تحسن المداخليل الجبائية
- فرض ضرائب جديدة خاصة على المواد المستورة باعتبار الجزائر من الدول المستورة لمعظم إحتياجتها خاصة الاجهزة الالكترونية والسيارات وبعض المنتجات الاستهلاكية .

ثانيا: محاولة تحقيق العدالة الضريبية.

يعتبر قانون المالية لسنة 2022 جاء بعدة تعديلات تمس هذا الجانب ومن أهمها :

- اعفاء اصحاب الدول الصغيرة من الضريبة على الدخل الإجمالي حيث تم حدد نسبة الاخضاع في المداخيل التجارية إبتدائا من 240.000 دج اي 20.000 دج لشهر بالنسبة للمداخيل التجارية بعدما كانت 120.000 دج فقط .و30000دج بالنسبة للمداخيل المرتبات والاجور الاجور بالاعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي .
- وكذلك يعتبر فرض الضرائب على الفلاحين وكذلك تحويل اصحاب المهن الحرة من النظام الجزافي الى النظام التصريحي الحقيقي من سياسة العدالة الضريبية وذلك من أجل أن تشمل الضرائب جميع شرائح المجتمع دون إستثناء .

ثالثا : محاولة ضمان إستقرار المداخيل الجبائية وعدم الاعتماد الكبير على الجباية البترولية:

الجدول رقم (2) : جدول يبين المداخيل الجبائية لسنة 2021 .2022

	إجمالي الايرادات الجبائية	جباية بترولية	جباية عادية	نسبة الجباية البترولية	نسبة الجباية العادية
2021	5328.18	1919.23	3408.95	% 36.02	% 63.38
2022	5683.22	2103.90	3579.31	% 37.01	% 62.99

المصدر:إعداد الجدول من طرف الباحث بالاعتماد على :قوانين المالية لسنوات : 2021.2022

الشكل (01) :نسبة الجباية العادية والبترولية مقارنة بإجمالي المداخيل الجبائية سنة 2021

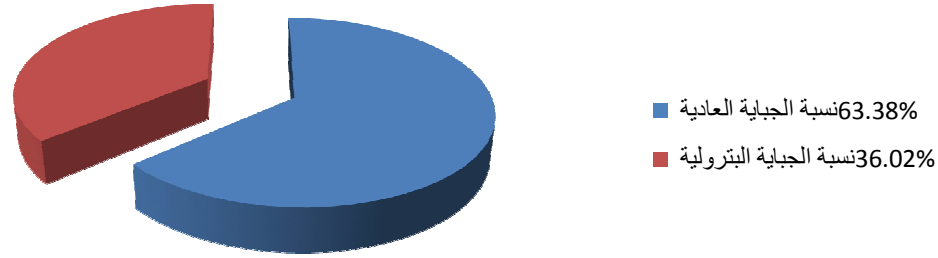

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول الجدول رقم 02 وبرنامج (xl)

الشكل الثاني (02) : نسبة الجباية العادية والجباية اليترولية مقارنة بإجمالي المداخيل الجبائية لسنة 2022

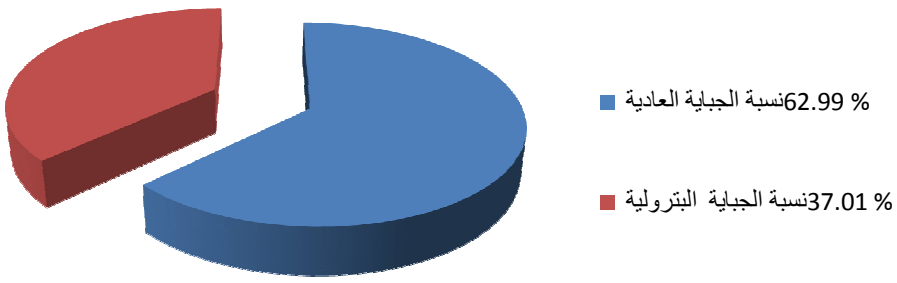

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول الجدول رقم 02 وبرنامج (xl)

الملاحظ من خلال الجدول هو محاولة عدم الاعتماد الدولة من خلال الاصلاحات في سنتين 2021 2022 عم إعتمادها الكبير على الجباية البترولية حيث بلغت نسبة الجباية البترولية مقارنة بالجباية الاجمالية سنة 2021 2022 على التولي 36.02 ..37.01 بالمئة ، وهذا مايفسر جليا مدى نجاعة هده الاصلاحات ومحاولة تمويل الخزينة بمداخيل مستقرة وليست متذبذبة .

رابعا : محاولة خلق إقتصاد حقيقي

تسعى الدولة الجزائرية جاهدة الى خلق إقتصاد حقيقي غير معتمد عن الاقصاد الريعي (البترول) وهذا مايتجلى من خلال أهم الاصلاحات التى جاء بها قانون المالية لسنة 2022 ، ولاسيما ما يلي:

- ❖ تشجيع المستثمرين وقطاع الاعمال وذلك عن طريق تخفيظ الرسم على النشاط المهني من 2 %الى 1.5 %.
- ❖ منح اعفائات ضريبية للمستثرين الجدد عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات .
- ❖ الاعفاء الكلي بالنسبة للمؤسسات الناشئة لمدة 5 سنوات ، وهذا مايؤدي الى تشجيع المستثمرين وزيادة ومحاولة جلب مستثمرين جددوهذا مايؤدي بدوره الى خلق اقتصاد حقيقي
- ❖ الاعفاء الكلي من الرسم على النشاط المهني بالنسبة للمتجين وكذلك تطبيق المعدل المخفض 10 % شرط اعادة إستثمار النتائج المحققة لهم وهذا يعتبر أهم إجراء جاء به قانون المالية لسنة 2022 الذي سيؤدي بدوره الى تشجيع المنتجين وزبادة عددهم وتسعيع هذا القطاع خاصة عن طريق اجراء اعفاء من الضريبة على أرباح الشركات وكذلك كل هذه الضروف تسمح بالمساهمة في خلق إقتصاد حقيقي لدولة الذي تعتمد عليه .

6. الخاتمة:

بعد التطرق لجميع أهم عناصر الموضوع وبعد تقصي الخطوات الدراسة ومن خلال فرضيات الدراسة المذكورة أعلاه نستخلص النتائج التالية:

1.6. نتائج الدارسة:

- ✓ من خلال الفرضية الاولى التى افترضناها بأنه لا توجد سياسة محددة لاصلاح الأنظمة الضريبية ،من خلال دراستنا نستج انه ومن إجل القيام بعملية إصلاح أي نظام جبائي في اي دولة كانت لابد أن هناك سياسة قبل أي عملية اصلاح اصلاح النظام الجبائي يجب تتبعها وأخذها بعين الاعتبار ولا لن تكون هذا الاصلاح فعالا به .
- ✓ من خلال الفرضية الثانية التى افترضناها بأنه ،لا يوجد منهجية ودراسة قبل تعتمد عليها الدول من القيام بعملية الاصلاح عند القيام ةبعملية الاصلاح بالعكس هناك طرق ومراحل يجب على تتبعها خطوة بخطوة حين القيام بهذه العملية كما نطرقنا لها في موضوعنا هذا كتحديد أهداف عالعملية قبل القيام بها.
- ✓ من خلال الفرضية الثالثة التى افترضناها بأنه عند إصلاح أنظمتها تقوم الدول بتغطية العجز في ماليتها العامة وفقط دون مراعات أي عامل أخربالعكس تماما عند إصلاح أنظمتها تقوم الدول بتغطية العجز في ماليتها العامة وفقط دون مراعات أي عامل أخرعند القيام بعملية الاصلاح الجبائي لابد من الاخذ بعين الإعتبار جميع المتغيرات وعدم من أجل تكون هده العملية إيجابية وليست سلبية أي تحقق أهدافها المسطرة كما ذكرنا مثل لايجب أن تقوم بإصلاح في نوع او فئة معينة على حساب فئة أخرى .

- ✓ من خلال الفرضية الرابعة التى افترضناها بأنه لا توجد سياسة واضحة للجزائر عن طريق التعديل المستمر في القوانين الضريبية ولقد أثبتنا في دراستنا العكس، بل هناك سياسة واضحة من طرف الدولة الجزائرية عن طريق التعديلات المستمرة للقوانين الضريبة والجبائية وما لاحضناه جليا هو سعي الدولة الجزائرية في تحقيق ما يلى :
  - محاولة الاستغناء دائما على الجباية البترولية وهذا ماأثبتناه في دراستنا التحليلة لنسب والارقام .
  - تحقيق عدالة ضريبية عن طريق التعديل المستمر في القوانين والتشريعات الضريبية.
  - خلق أنصاد تنافسي حقيقي تعتمد عليه من تغطية نفقاتها وهذا ماأثبتناه من خلال دراستنا الميدانية والتحليلية .
  - تمويل الخزينة العمومية عن طريق شرائح لم تشملها الضرائب من قبل أو تعديل في نشب الاخضاع خاصة ماتعلق بالتجاؤة الخارجية والاستراد.

2.6. التوصيات:

- ✓ إن عملية الإصلاح الجبائية عملية تمتاز بتعقيد، والصعوبة ومن أجل تحقيق الاهداف المسطرة والمرجوة منها، يجب القيام بعملية تخطيط لها ، وأخذ بعين الاعتبار جميع المتغيرات وخصوصية كل نظام جبائي ودولة .التى تمسها هذه العملية من أجل الوصول الى اقصى حد للاهداف المسطرة لها .
- ✓ يعتبر الاصلاح الضريبي ذو أهمية خاصة بالنسبة لدول النامية التي تعاني من عدة مشاكل اقتصادية ، مالية والتي يعتبر النظام الضريبي من أهم مفاتيح الحلول لمشاكلها خاصة ما تعلق بالنظام الضريبي، والاصلاحات الضريبة لها سياسات خاصة لابد من الدولة التي تريد أن يكون هذا الاصلاح فعالا ويحقق نتهجه أن تنتهجه لاكن هناك مجموعة من العوائق التي تحول دون تحقيق الاهداف هده الاصلاحات يجب مراعاتها ،وأخده في الحسبان.
- ✓ من أجل الوصول المستويات العلا في تحقيق أهداف السياسة الضريبية الجزائرية لابد لها من مراعاة جميع الضروف والسياسات التى اثبتت نجاعتها أثناء القيام بهذه الاصلاحات على سبيل المثال الدول الاوربية التى تعتبر من نظامها الضريبي من أنجع الانظمة الضريبة لمايساهمه في تحقيق مداخيل جباية لدولها.

7. قائمة المراجع :

1. autre, B. F. (2009). Natural resource Endowments and The Domestic Revenue Effort . *European journal of Pokitical economy* , vol25 439-446.
2. francis, R. T. (2010). *Raghbendra jna and modern public economics.* New York , USA : Second Edition .
3. التوني ,د .(2002) .سياسات الاصلاح الضربي) .ا .ا .يناير (.Éd, الكويت, الكويت :المعهد العربي لتخطيط.
4. الدولي ,ص .ا .(2011) .تعبئة الايرادات في البلدان النامية .تقرير صندوق النقد الدولي ,ص.24
5. العشماوي ,س .ع .(2007) .اقتصاديات الضرائب .مصر :الدار الجامعية .
6. حبو ,ز .(2011) .التهرب الضريبي .مجلة جامعة ديمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.433-431 ,
7. سالم ,م .ا .(s.d.) .المنظومة الضريبية وضرةرى الاصلاح.
8. شنشنول ,م .ن .(2018) .الاصلاح الضريبي في العراق .المجلة السياسية والدولية .865-863 ,
9. عفافة ,ا .ع2008) .الطبعة الاولى .(المحاسبة الضريبية.عمان الاردن ص : 7دار وائل لنشر .
10. مراد ,ن .(2009) .تقييم الاصلاحات الضريبية في الجزائر .مجلة جامعة ديمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ,العدد 2المجلد .25
11. نجم ,أ .ح .(2010) .ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الاموال .مجلة الادارة والاقتصاد .91-90 ,
12. نعمان ,ن .خ .(2005) .الرسوم الجمركية في ظل تحديد التجارة الخارجية وامكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة كبديل عنها في سوريا . Dansر .ماجستير .كلية الاقتصاد :جامعة تشرين سوريا .
13. وليم ,ع .(2010) .مدى توافر متطلبات النظام الضريبي الجيد بالنظام المصري لضرائب على الدخل وفقا للقانون 91اسنة .2005العدد 2 ص .154
14. قانون المالية لدولة الجزائرية الصادر الصادر في الجريدة الرسمية لسنوات 2021.2022
15. الموقع الرسمي لمدرية العامة لضرائب www.dgi.dz
16. Minister de finances .derection génerale de prévision et des politiques.www.dgpp.mf.gov.dz/index.php/donnees -stastique

.